محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة تحليلية 2018-2024

Determinants of the startup ecosystem in Algeria - an analytical study 2018-2024

يزيد بن صوشة*	عبد العليم بشيري	عماد الدين براشن
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 - الجزائر	جامعة محمد بوضياف– المسيلة- الجزائر	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 - الجزائر
yazid.bensaoucha@univ-constantine2.dz	bachiri.abdelaalim@gmail.com	imededdine.brachene@univ-constantine2.dz

تاريخ الإستلام: 2024/07/10 تاريخ القبول: 2024/09/25 تاريخ النشر: 2024/10/31

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة(*StUpEco*) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى 2024، حيث تم وصف وتحليل كل المساهمات الهادفة إلى ترقية المقاولاتية وريادة الأعمال ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر عمومية كانت أو خاصة.

حيث خلصت الدراسة إلى تقسيم تفاصيل محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة إلى خمس قطاعات أساسية هي: وزارة اقتصاد المعرفة، مسرعات الأعمال، البنوك، بورصة القيم المنقولة، وزارة التعليم العالي، القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، النظام البيئي، مسرعات الأعمال، اقتصاد المعرفة.

تصنيفات JEL: M13، M21.

Abstract:

This study analysed the determinants of the startup ecosystem(StUpEco) in Algeria during the period from 2018 to 2024, describing and analysing all the contributions aimed at promoting entrepreneurship and supporting startups in Algeria, whether public or private.

The study concluded by dividing the determinants of the startup ecosystem into five main sectors: Ministry of Knowledge Economy, Business Accelerators, Banks, Exchange of Movable Values, Ministry of Higher Education, and the private sector, with an explanation of the contribution of each sector.

Keywords: Startups, ecosystem, accelerators, knowledge economy.

Jel Classification Codes:M13 ،M21.

*المؤلف المراسل.

❖ **مقدمة:**

توازيا مع الاسهامات الكبيرة التي تقدمها المؤسسات الناشئة في النمو الاقتصادي للدول، أصبح لزاما على كل مكونات النظام الاقتصادي المبادرة إلى دعم هذه المؤسسات ومواكبة التطور الكبير في معدلات النمو والابتكار، حيث يمثل النظام البيئي للمؤسسات الناشئة (StUpEco) توليفة لكل مكونات المنظومة الداعمة لهذه المؤسسات وكل ما كان هذا النظام متوازنا وغنيا كلما كانت سبل نجاح المؤسسات الناشئة أكبر.

الجزائر؛ ومواكبة لهذه التطورات قامت بالعديد من المساهمات التي من شأنها خلق نظام بيئي خاص بالمؤسسات الناشئة الجزائرية له محددات يتماشى مع خصوصيات ومؤهلات النظام الاقتصادي الجزائري تبعتها العديد من المساهمات من القطاع الخاص.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر؟.

❖ **محاور الدراسة**

المحور الأول: مفاهيم أساسية

هذا المحور تمهيدي خصص للتعرف على مفهوم كل من المؤسسات الناشئة والنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

❖ **مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر**

حسب القانون الجزائري تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للتشريعات القانونية الجزائرية وتلتزم بالمعايير التالية:(ج ر ج، 2020).

- عمرها من تاريخ التأسيس لا يزيد عن ثمانية سنوات؛
- عدد عمالها أقل من أو يساوي 250 مستخدم بصفة دائمة؛
- رقم أعمالها خلال سنة مالية واحدة لا يزيد عن المبلغ المحدد من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بمنح وسم لابل حاضنة أعمالأو مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر؛
- نصف رأس مالها على الأقل مملوك من قبل أشخاص لهم صفة شخص طبيعي أو يعدون صناديق استثمارية تحوز على الاعتماد، أومن قبل مؤسسات أخرى تحصلت على وسم لابل مؤسسة ناشئة".

❖ **تعريف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة**

نظرا للقدرة الكبيرة للمؤسسات الناشئة على خلق فرص العمل والمساهمة في النمو والرفاه الاقتصادي، أصبح من الضروري خلق بيئة مناسبة ومساعدة على نمو وتطور هذه المؤسسات وهو ما يسمى بالنظام البيئي للمؤسسات الناشئة (StUpEco).

تختلف محددات الأنظمة البيئية باختلاف توجهات الأنظمة والدول وباختلاف نوعية الابتكار وأنشطة المؤسسات الناشئة. بحيث يكمن أن تحصر هذه المحددات في ثمانية عناصر رئيسية: التمويل، الديمغرافيا، السوق، التعليم، رأس المال البشري، التكنولوجيا، رجال الأعمال، وعوامل الدعم.(ziakis, vlachopoulou, & pertidis, 2022, pp. 2-3)

المحور الثاني: مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر هو نظام فتي مقارنة بأنظمة أخرى لها خبرة في هذا المجال، إلا أنه يمتاز بالحداثة والتنوع ويوفر العديد من قنوات الدعم المالية والتكنولوجية، واسقاطا على ما تم التعرف عليه في المحور

الأول، واستنادا إلى ما مجموعة القوانين التي بنيت عليها هذه الدراسة والتي شكلت ملامح النظام نظام بيئي جزائري خاص بالمؤسسات الناشئة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024، يمكننا تقسيم محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر إلى 5 قطاعات أساسية هي:

- وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة؛
- مسرعات الأعمال؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- البنوك؛
- بورصة القيم المنقولة؛
- القطاع الخاص.

يمكن توضيح مكونات هذه القطاعات الخمس المشكلة للنظام البيئي (للمؤسسات الناشئة الجزائرية) من خلال المخطط الموالي:

الشكل رقم 01: مخطط لمحددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

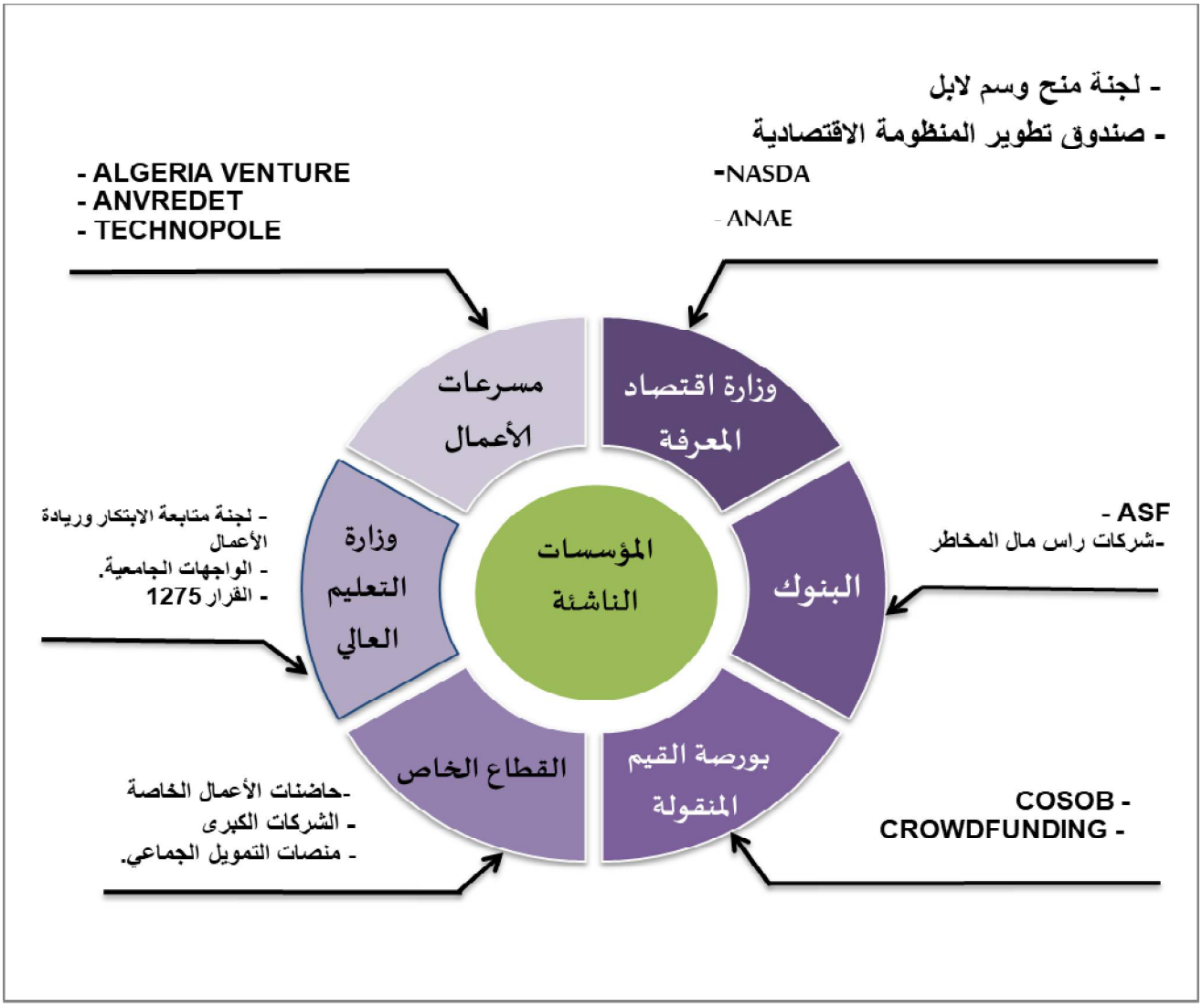

المصدر: من إعداد الباحثين.

يمثل الجدول أعلاه مخطط للنظام البيئي الذي يحيط بالمؤسسات الناشئة في الجزائر بحيث يبين مساهمة كل قطاع من القطاعات في دعم هذا النظام، إلا أنه لا يبين تقاطع هذه المساهمات بين القطاعات حيث توجد العديد من المساهمات المشتركة مثل مسرع الأعمال TOCHNOPOLE الذي تم انشائه بالشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

ومن خلال الآتي سيتم التطرق إلى دور كل قطاع على حدة مع تبيان مساهمته في تشجيع ودعم المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال خطوة بخطوة وعلاقته بالقطاعات الأخرى وآليات تفاعله معها.

❖ **دور وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة**

عملت هذه الوزارة ومنذ تأسيسها على ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة لا سيما ما تعلق باقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وحاضنات الأعمال وذلك تطبيقا للاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرامية إلى تطوير هذا المجال.

والشكل الموالي يحدد أهم خطوات الوزارة للمساهمة في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

الشكل رقم 02: خطوات تطوير الوزارة ومساهمتها في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة

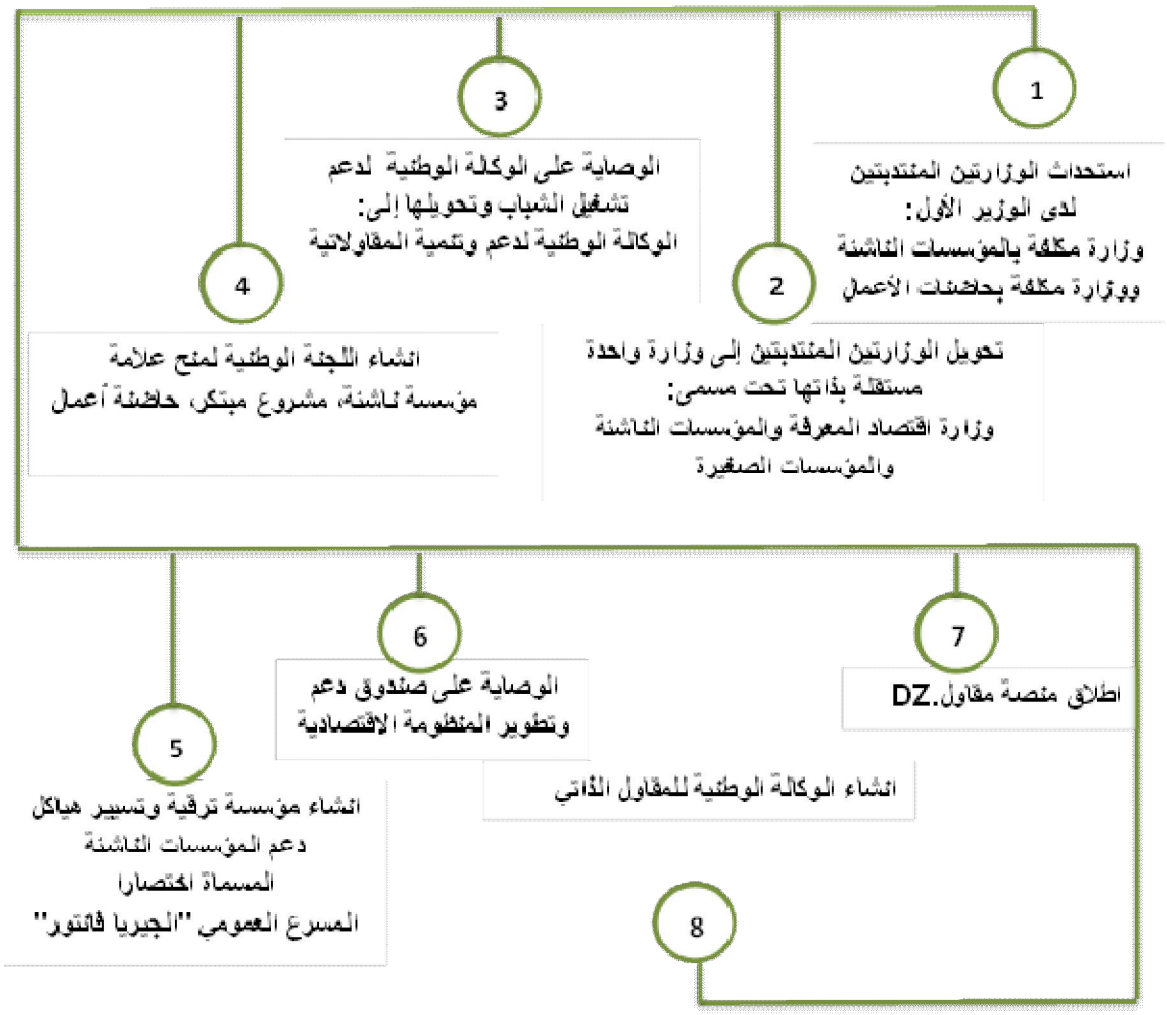

المصدر: من اعداد الباحثين

مثل الشكل أعلاه تتبعا لأهم الخطوات المنتهجة من قبل وزارة اقتصاد المعرفية من أجل دعم وتشجيع المقاولاتية وريادة الأعمال في الجزائر وبناء نظام بيئي ثري ومرن لتسهيل انشاء الشركات وتذليل مختلف العقبات التي تواجه الشركات الناشئة والصغيرة، ومن خلال الآتي سيتم شرح مختلف هذه الخطوات بترتيب زمني منذ نشأة الوزارة إلى آخر نشاط.

❖ **نشأة وتطور وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة**

كان أول ظهور هذه الوزارة في التغيير الوزاري الذي تم في جانفي 2020 تحت مسمى: وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالإضافة إلى وزيرين منتدبين لدى وزيرها واحد مكلف بالمؤسسات الناشئة والآخر مكلف بحاضنات، لكن سرعان ما تم حل الوزارة بعد ستة أشهر فقط من استحداثها مع الاحتفاظ بالوزيرين المنتدبين لدى الوزير الأول المكلفين بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال(ج ر ج، 2020)، ليتم بعد ذلك ترقية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الناشئة إلى وزارة مستقلة بذاتها تحت اسم: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والحقت بها الحقيبة الوزارية المكلفة بحاضنات الأعمال ابتداء من تاريخ 08 سبتمبر 2022(وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

تعنى هذه الوزارة بالعديد من المهام أهمها:(ج ر ج، 2020)

- العمل على تطوير وترقية الاقتصاد الرقمي والمعرفي والمؤسسات الناشئة والصغيرة وحاضنات الاعمال وأقطاب التكنولوجيا والابتكار؛
- المساهمة في بناء اطار تنظيمي وتشريعي يسمح بإنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة وتحسين محيطها التكنولوجي وهياكل دعم حاملي المشاريع؛
- العمل على وضع التدابير اللازمة لتنمية وتطوير الحاضنات والمشاتل ومسرعات الأعمال والمخابر البحث والمدن التكنولوجية والتعاون فيما بينها لخدمة حاملي الأفكار والمبتكرين والمؤسسات الناشئة والصغيرة والمصغرة؛
- المساهمة في ترقية البحث والتطوير التكنولوجي ووسائل الاعلام والاتصال والرقمة ودمجها في البيئة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلاد.
- السهر على تطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة وتوفير التمويل وترقية النشاطات والتعاون على المستويين المحلي والاقليمي في ميدان اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي.

❖ **صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة**

هذا الصندوق هو عبارة عن تخصيص حساب في الخزينة تحت رقم 302-150 تم استحداثه بتاريخ 30 ديسمبر 2019 يحصل ايراداته من خلال:(ج ر ج، 2019)

- الرسوم غير الجبائية؛
- المساهمات الأخرى وكل الموارد المختلفة؛
- الاعانات المتأتية من الدولة؛

في حين ينفق هذه الارادات في:

- ضمان وتحفيز تمويل القروض الخاصة بالمؤسسات الناشئة؛
- احتضان حاملي الأفكار وأصحاب المشاريع لإنشاء مؤسساتهم؛
- تشجيع وتمويل التكوينات الخاصة بالمقاولاتية وريادة الأعمال؛

- التسويق للنظام الاقتصادي للمؤسسات الناشئة.

انتقلت الوصاية الخاصة بهذا الصندوق لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة بتاريخ: 4 جويلية 2020 ليصبح وزير المؤسسات الناشئة هو الآمر الرئيسي بتسيير وصرف مخصصات هذا الحساب(ج ر ج، 2020).

❖ **انشاء لجنة منح وسم لابل مشروع مبتكر، مؤسسة ناشئة، حاضنة أعمال**

تضمنت هذه الخطوة تشكيل اللجنة الوطنية لمنح العلامة –مشروع مبتكر- ،–مؤسسة ناشئة- ، حاضنة أعمال- في 15 سبتمبر 2020 والتي تهتم بمنح العلامات سابقة الذكر بالإضافة إلى العمل على تطوير النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وترقية وتقييم الأفكار المشاريع المبتكرة من قبل لجنة مختصة تشكل وفق قواعد محددة من المشرع الجزائري وفق معايير وشروط يحددها المرسوم التنفيذي 20-254 الصادر بالتاريخ المذكور.(ج ر ج، 2020)

❖ **استحداث مؤسسة تسيير وترقية الهياكل الداعمة للمؤسسات الناشئة**

تم استحداث هذه المؤسسة بتاريخ 30 نوفمبر 2020 وتدعى اختصارا: الجيريا فانتور، حيث سيتم التطرق لها بشيء من التفصيل الجزء الخاص بمسرعات الأعمال.

❖ **اطلاق منصة mokawil.dz**

تعتبر منصة مقاول.DZ منصة خاصة بالإرشاد المقاولاتي طورت من أجل تقديم المساعدة وتوفير المعلومات عبر الانترنيت للمقاولين، حيث تتضمن مواد علمية وتفاعلية وتحتوي على أدلة تفصيلية خطوة بخطوة تسهل الوصول للإرشادات الخاصة بمختلف الاجراءات الادرية ذات الصلة بمجال ريادة الأعمال، وقد تم اطلاق هذه المنصة بتاريخ 13 جويلية 2023 على هامش الندوة الوطنية للمقاولاتية في الوسط الجامعي التي تمت بالشركة ما بين وزارة التعليم العالي ووزارة المؤسسات الناشئة. (ياسين وليد، 2023)

❖ **استحداث الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي**

تدعيما للقانون 18-05 المحدد للضوابط العامة المحدد للإطار القانوني لممارسة التجارة الالكترونية للسلع والخدمات الصادر بتاريخ 10 ماي 2018(ج ر ج، 2018)، والقانون 22-23 المتضمن للقانون الاساسي للمقاول الذاتي الذي يحدد كل الشروط والقواعد المطبقة على ممارسي هذا النشاط الذي تم اصداره بتاريخ 18 ديسمبر 2022(ج ر ج، 2022)، تم الاطلاق الرسمي للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في 20 جانفي 2023 من قبل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والتي تهدف الى المساهمة في وضع اطار تنظيمي للأنشطة الاقتصادية المستحدثة (محددة بالتفصيل في الموقع الرسمي للوكالة ولتي يبلغ عددها أكثر من 1300 نشاط) خاصة في المجال الرقمي والخدمات الالكترونية، من أجل ترقية العمل الحر وتسهيل ولوج الشباب فيه وتشجيعهم للدخول ضمن الاطار الرسمي للاقتصاد الوطني، هذا يمنح الحاصل على بطاقة المقاول الذاتي العديد من المزايا الجد محفزة كالنظام الضريبي التفضيلي في حدود 0.5%، والمساهمة في معاش التقاعد والحصول على التغطية الاجتماعية، والقدرة على فتح حساب بنكي دون الحاجة إلى مقر لمزاولة النشاط ودون القيد في السجل التجاري.(anae.dz، 2023)

❖ **دور مسرعات الأعمال في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة**

من أجل مرافقة المؤسسات الناشئة وتسهيل دخولها للسوق والوقوف في وجه المنافسة تقوم مسرعات الأعمال بدور هام في هذا المجال بحيث تعمل على تسهيل حصول هذه المؤسسات على التوطين والتمويل والانفتاح على الاسواق المحلية والعالمية.

في الجزائر ونتيجة لحداثة هذا التوجه ليس هناك انتشار واسع للهياكل والمؤسسات الناشطة في مجال تسريع الأعمال إلا أنه هناك مبادرات مؤخرا تعمل على تطوير هذا المجال ليست كافية إلا أنها قد تذلل العديد من العقبات سواء للمؤسسات الناشئة أو لحاضنات الأعمال الناشطة حاليا أو لمسرعات أعمال قد تستحدث مستقبلا.

أهم المبادرات التي يمكن أن يتم إدراجها في النظام البيئي الحالي للمؤسسات الناشئة في الجزائر هي مبادرات من الدولة الجزائرية يتقدمها المسرع العمومي ألجيريا فانتور والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث بالاضافة إلى مركز التكنوبول، ومن خلال التالي سيتم التعريف بهذه المسرعات وتبيان دورها في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة.

❖ **المسرع العمومي الجيريا فانتور AGERIA VANTURE:**

كما تم ذكره سابقا استحدثت هذه المؤسسة بتاريخ 30 نوفمبر2020 تحت مسمى: مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، بحيث تندرج هذه المؤسسة تحت وصاية وزارة المؤسسات الناشئة وتختص بمجموعة من المهام في مجال تسريع الأعمال وتطوير الحاضنات ودعم الابتكار نلخصها كما يلي:(ج ر ج، 2020)

- استحداث هياكل داعمة للابتكار واليقظة التكنولوجية وتحفز على خلق المؤسسات الناشئة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في اعداد مخططات واستراتيجيات مرافقة وتطوير الحاضنات والمسرعات وتقييمها ومتابعتها؛
- تقدير احتياجات المؤسسات الناشئة الحاصلة على وسم لابل واعداد برامج من شأنها العمل على تسريع أعمالها ومتابعة تطورها؛
- تسيير الهياكل والأملاك الموضوعة تحت مسؤوليتها والربط والتنسيق بينها ومتابعة عقود نجاعة الخدمات التي تقدمها؛
- ابرام الصفقات الوطنية والدولية والاستعانة بالخبرات والكفاءات المختصة في مجال نشاطاتها.
- انجاز العمليات المالية ذات الصلة بالمساهمات في راس مال الصناديق الاستثمارية الخاصة بالشركات الناشئة، مع امكانية اللجوء الى الاقتراض لكل أنواعه في ما يفيد نشاطاتها.

❖ **الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ANVREDET:**

تم استحداث الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية بتاريخ 1998/05/3 على اعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي ذات طبيعة تجارية وصناعية، عند التأسيس كانت تحت اشراف وزارة التعليم العالي، وتنتقل وصايتها بداية من سنة 2008 إلى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تكملتا لمهامها الخاصة بتطوير البحث العلمي في الجزائر.(دبي و بن تومي، 2015)

بعد توجه الدولة نحو ترقية ودعم المؤسسات الناشئة والحركية التي تميز النشاطات المنضوية تحت إطار الشراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة المؤسسات اقتصاد المعرفة، واكبت الوكالة هذا المسعى من خلال العديد من النشاطات التي تصب في صالح هذا المسعى لتضطلع بالعديد من المهام التي جعلتنا نعتبرها كمسرع للأعمال نلخصها كما يلي:(ج ر ج، 1998)

- انتقاء البحوث الواجبة التثمين واستغلال نتائجها في اعداد مناهج ومنظومات تعمل على دعم الابداع والتنمية التكنولوجية؛
- المساهمة في دعم المبادرات الهادفة إلى تطوير وتعميم التكنولوجيا والابتكار؛
- تشجيع المخترعين والمبتكرين من خلال التكفل بالنماذج الأولية ودراسات الجدوى السوقية والبحث على الشركاء وتسجيل براءات الاختراع؛

- انشاء الراصد والشيكات المهتمة بنشر ومتابعة التكنولوجيا؛
- ابرام الاتفاقيات والصفقات المتعلقة بنشاطاتها مع مختلف الهيئات الوطنية والاجنبية بما فيها الاستعانة بالمستشارين والخبراء.

❖ التكنوبول technopole

هو عبارة عن مدينة تكنولوجية أسست يوم 16 فيفري 2023 بالشراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة تحت مسمى: تكنوبول هضبة قسنطينة، يقع مقره بداخل جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3 حيث تعد الأولى من نوعها في هذا المجال وهي أكبر تجمع للمؤسسات الناشئة في الجزائر، وسط نظام بيئي متكامل يتكون من مدرسة متعددة التقنيات ومدرسة البيوتكنولوجيا ومركز بحث في الميكاني، بالإضافة إلى حاضنة أعمال ودار الذكاء الاصطناعي ومخبر للتصنيع الذكي، يحتوي تكنوبول هضبة قسنطينة على محطة تكنولوجية للنمذجة والهندسة العكسية لدعم المؤسسات الناشئة ومقر خاص بالمسرع العمومي الجيريا فانتور والصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، وأكثر من 450 مكتب لتوطين المؤسسات الناشئة الحاصلة على وسم لابل مجانا لسنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة وجناحين لإسكان أصحاب المؤسسات بقدرة استيعابية 120 غرفة، يضم حاليا 44 مؤسسة ناشئة تم توطينها على دفعتين الجولة الأولى للتوطين ضمت 10 مؤسسات والثانية كانت في 25 جانفي 2024 وضمت هي الأخرى 34 مؤسسة ناشئة يستفيدون كذلك من العديد من البرامج والحقائب التكوينية متعددة التخصصات حسب الاحتياجات.(وداد صالحي، 2024)

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص دور مسرعات الأعمال الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 03: مسرعات الأعمال في الجزائر ودورها في دعم المؤسسات الناشئة

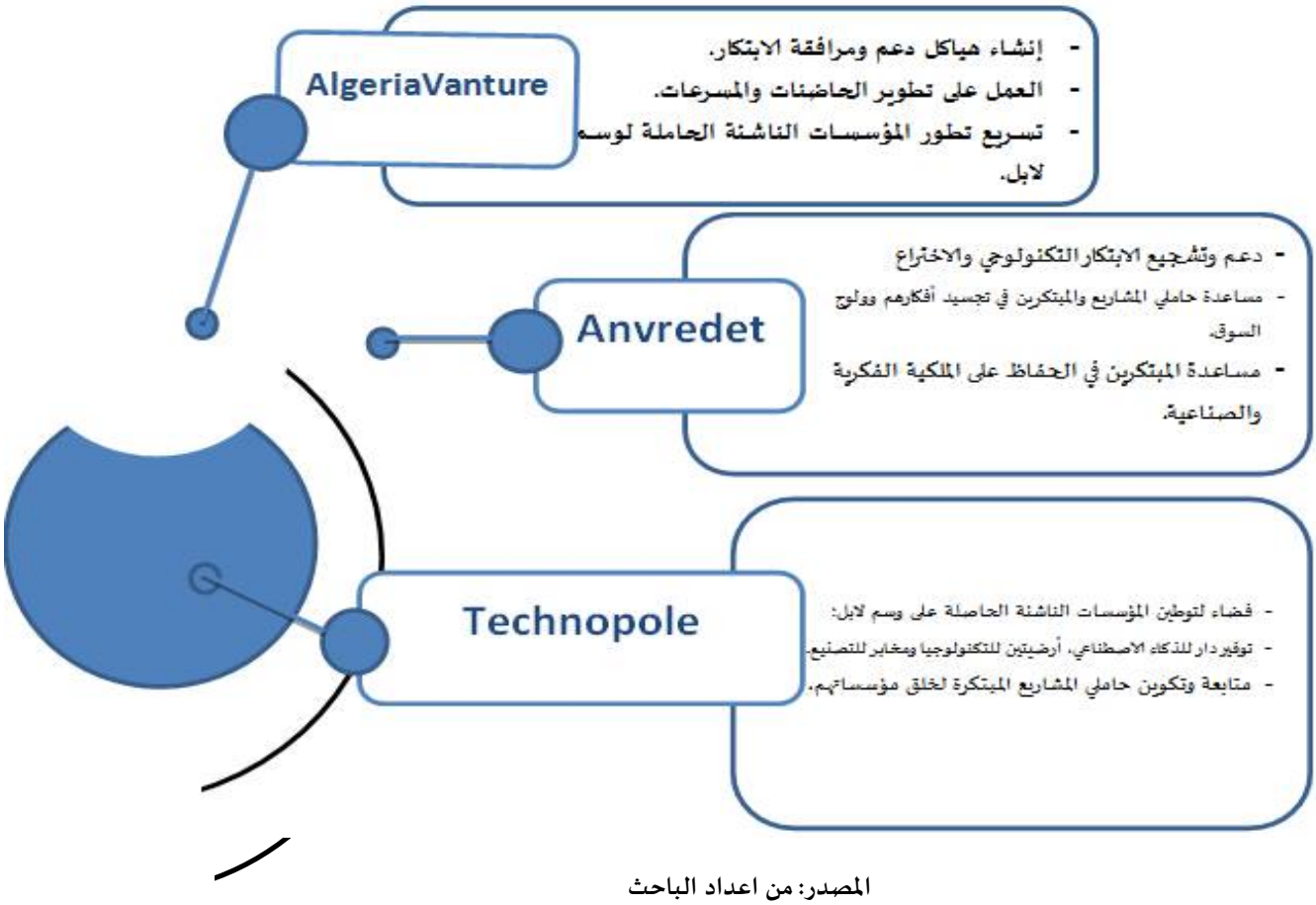

المصدر: من اعداد الباحث

❖ **دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ترقية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:**

سعيا منها للتوجه نشر ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي و المساهمة في خلق جيل جديد من الطلبة يتمتعون بروح المبادرة وريادة الأعمال واستحداث مؤسسات ناشئة قائمة على أساس الابتكار والتكنولوجيا وخلاقة للثروة، قامت الوزارة بالعديد من التغييرات التي تصب في هذا المسعى انطلاقا من تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية متبوعا بالقرار الوزاري 1275 وتنشيط دور ما أصطلح على تسميته بالواجهات الجامعية.

❖ **اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الاعمال الجامعية:**

أسست هذه اللجنة تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 25 سبتمبر 2022 تحت مسمى اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022)، لتتوسع مهامها فيما بعد لتصبح بالمسمى الحالي في 1 مارس 2023 لتضطلع بالعديد من المهام نلخصها كما يلي:(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023)

- العمل على ترقية الابتكار والتحويل التكنولوجي ونشر ثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال في الوسط الجامعي، وتوفير بيئة ملائمة للطلبة من أجل خلق مؤسسات ناشئة ومؤسسات مصغرة وتسجيل براءات الاختراع:
- تفعيل التنسيق بين وزارة التعليم العالي والمديرية العامة للبحث العلمي والتطويرالتكنولوجي مع وزارة اقتصاد المعرفة لاسيما فيما يتعلق بالتمويل من خلال الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة و الاقتراض من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بما يفيد الطلبة ويحفزهم على المبادرة وخلق مؤسساتهم الخاصة.
- متابعة وتقييم مخابر التصنيع fab-lab ومجمعات توطين المؤسسات الناشئة المستحدثة بالمؤسسات الجامعية، والعمل على إنشاء الواجهات الجامعية المتكونة من كل من:
  - حاضنات الأعمال الجامعية؛
  - مراكز دعم المقاولاتية؛
  - مكاتب ربط الجامعة بالمحيط المؤسساتي؛
  - مراكز تدعيم التكنولوجيا والابتكار.
- متابعة اعتماد برامج التكوين والمنسقين والمكونين في مجال المقاولاتية وريادة الأعمال عي مستوى المؤسسات الجامعية.

2.3 القرار الوزاري 1275:

اصدر هذا القرار في 27 سبتمبر 2022 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي في أطوار ليسانس والماستر والدكتوراه بالإضافة إلى طلبة الهندسة والبيطرة من مختلف التخصصات والكليات، بحيث يغير من نمط مذكرات التخرج لتصبح للطالب الامكانية في الحصول على شهادة تخرج وشهادة مؤسسة ناشئة؛ يحتوي هذا القرار على العديد من الاجراءات والقرارات نلخصها كما يلي: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022)

- يمكن لمذكرات التخرج المسجلة وفق هذا القرار أن تتكون من مجموعة من الطلبة لا تتجاوز ستة طلبة من كليات وتخصصات مختلفة في مشروع واحد؛
- يتمكن الطلبة المسجلين وفق هذا القرار من العديد من البرامج التكوينية والتداريب الميدانية تتمركز حول اعداد نموذج العمل والمناجمنت والتسويق الالكتروني والمحاسبة والتمويل؛

- تسهر حاضنة الأعمال بمساعدة الواجهات الجامعية على مرافقة وتكوين الطلبة إلى غاية التخرج والحصول على وسم لابل مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر؛
- تحصل المشاريع المميزة على دعم مالي من الوزارة الوصية والشركاء الاقتصاديين.

❖ **دور البنوك في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر**

تشغل البنوك حيزا هاما في دعم النظام البئي للمؤسسات الناشئة لما توفره من تمويل، حيث يعد التمويل حلقة هامة وأساسية في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.

يتمثل دور البنوك في مساهمتين أساسيتين الأولى مساهمة تقليدية من خلال منح القروض سواء كان هذا من خلال:

- الطلب المباشر؛
- عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR؛
- من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةNASDA ؛
- شركات رأس المال المخاطر.

ومساهمة مستحدثة موجهة مباشرة لتمويل المؤسسات الناشئة وهذا من خلال الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة ASF الذي استحدث لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة الحاصلة على وسم لابل، وبما أن طرق التمويل التي اخترنا تسميتها بالتقليدية موجودة سابقا وقد تطرقت إلى تعريفها وشرح آليات عملها العديد من الأبحاث سنقوم من خلال الآتي فقط بشرح آلية التمويل المستحدث مؤخرا تحت مسمى الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة.

❖ **نشأة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF**

أطلق هذا الصندوق رسميا بوم: 3 أكتوبر 2020 كأول صندوق استثماري موجه كاملا لدعم نمو المؤسسات الناشئة والعمل على توفير التمويل والتكنولوجيا اللازمة لاستمرارية هذه المؤسسات وتشجيع ريدة الأعمال وتعزيز اقتصاد المعرفة؛ حيث استحدث ليكون أحد المرتكزات الأساسية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، حيث يعتبر ثمرة شراكة بين وزارة اقتصاد المعرفة وست بنوك عمومية يتوزع رأس مال الصندوق عليها من خلال حصص مقسمة بالتساوي هي: (منصة مقاول.DZ)

- البنك الشعبي الجزائري CPA؛
- البنك الوطني الجزائري BNA؛
- البنك الخارجي الجزائريBEA؛
- الصندوق الوطني للادخار والتقاعدCNEP ؛
- البنك الزراعي والتنمية الريفيةBADR ؛
- البنك المحلي للتنميةBDL .

❖ **آلية التمويل عبر ASF:**

يعمل الصندوق بمبدأ رأسمال المخاطر من خلال تمويل المؤسسات الناشئة أو المشاريع الابتكارية الحاصلة على وسم لابل والشراكة معها في راس المال، حيث يقسم التمويل إلى ثلاث مستويات هي: 02مليون دج، 5 مليون دج، و20 مليون دج.(منصة مقاول.DZ)

❖ **اجراءات تنظيم بورصة القيم المنقولة من أجل دعم وترقية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة**

تماشيا مع الحركية التي يعرفها النظام البيئي للمؤسسات الناشئة ومن أجل دعم وتسهيل انشاء وتطوير هذه المؤسسات، عرفت بورصة الجزائر مؤخرا حركية في المنظومة القانونية لها واستحداث العديد من الأنشطة الجديدة والتي تدخل في اطار مشروع اعادة بعث بورصة الجزائر والتي تتلخص في التالي:

- **صدور النص التنظيمي الخاص بالتمويل التساهمي:**

صدر هذا النص التنظيمي في الجريدة الرسمية بعد الموافقة على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والذي يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين الناشطين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم وهذا بتاريخ 25 أكتوبر 2023. (ج ر ج، 2023)

حيث جاء هذا القرار من أجل تكثيف الحوافز المالية للمؤسسات الناشئة ودعم نظامها البيئي على اعتبار أن خدمة التمويل التساهمي من بين أهم التقنيات المالية الحديثة وتمكن المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الحصول على تمويل بطريقة أكثر سهولة وملائمة لخصوصياتها، حيث تم بعد ذلك اطلاق المنصة الرسمية لدراسة طلبات ومنح اعتماد مستشاري التمويل التساهمي 23 ديسمبر 2023 المتاحة على الموقع: **crowdfunding.dz**

- **اصدار تحفيزات في قانون المالية 2024 لتعزيز نشاط السوق المالي:**

جاء قانون المالية 2024 ليتضمن العديد من لتدابير والاجراءات التحفيزية الهادفة إلى إضفاء حركية أكبر على نشاطات التمويل عبر البورصة والأسواق المالية وتنشيط العرض والطلب على القيم المنقولة المدرجة في البورصة والعمل على حث الشركات الكبرى على الاستفادة من هذه المزايا واستخدام التمويل عبر السوق، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر: (بورصة الجزائر، 2024)

- منح الحق للشركات التي تدرج أسهمها العادية في البورصة الحق في الاستفادة من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات بما يساوي راس المال المفتوح في البورصة لمدة ثلاث سنوات بداية من تاريخ أول جانفي 2024؛
- الاعفاء من الضريبة على الفوائض والنواتج عن القيم المتأتية من عمليات التنازل عن السندات والأوراق وسندات الخزينة المماثلة المتداولة في سوق منظم أو مسعرة في البورصة لمدة تقل عن 5 سنوات، والمصدرة خلال فترة 5خمس سنوات ابتداء من 1 جانفي 2024؛
- الاعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات من جميع المداخيل الخاصة بالأسهم والسندات والأوراق المماثلة المسجلة في تسعيرة البورصة الرسمية ويبلغ أجال استحقاقها 5 سنوات أو أكثر.

- **تجديد النظام العام لبورصة القيم المنقولة:**

من أجل تنويع مصادر التمويل وتطوير سوق القيم المنقولة وجذب المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين تم بتاريخ 18 جانفي 2024 اصدار النظام العام الجديد لبورصة الجزائر والذي لم يتم تغييره منذ 18نوفمبر 1997، حيث ومن بين أهم النقاط التي تضمنها النظام الجديد نذكر ما يلي: (ج ر ج، 2024)

- تغيير تنظيم التسعيرة الرسمية في البورصة لتتكون من خمس أسواق؛
- تبسيط إجراءات الدخول في سوق سندات الدين خاصة في جزئها المتعلق بالمبلغ المصدر وحده الأدنى؛
- تسهيل شروط القبول وتبسيط اجراءات الادراج في القسم الرئيسي من خلال الغاء شرط 20% لحد أدنى من رأس المال موزعة على جمهور (15 مساهم على الأقل) وتعويضه بمبلغ 1 مليار دينار جزائري؛
- استحداث قسم النمو الخاص بالاكتتاب في راس مال شركات المساهمة (مؤسسات ناشئة وصغيرة ومتوسطة) بحيث بمكن فتح رأس المال لا يقل عن 10 ملايين دينار جزائري موزعة على ما لا يقل عن 50 مساهم.

❖ **مساهمة القطاع الخاص في دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة**

بالرغم من أن حجم مبادرات القطاع الخاص ضعيف مقارنة بما يقابله في الجانب العمومي إلا أنه يشكل حلقة هامة من سلسلة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث أن أو المبادرات كانت من الخواص على الرغم من أن الفترة السابقة كانت أكثر صعوبة وغموض من ناحية هياكل الدعم والقوانين أو انتشار الفكر المقاولاتي في المجتمع.

يمتاز القطاع بمرونة كبيرة في التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والبيئة القانونية وهوما يجب أن يقابله حركية واستشراف من جانب الدولة من أجل تذليل العقبات واستقطاب أكبر للاستثمارات الداخلية والخارجية ودعم التكنولوجيا والابتكار ودمجها في القطاع الاقتصادي.

تتمثل أهم المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص في هذا المسعى في ثلاث مساهمات أساسية نلخصها كما يلي:

- **حاضنات الأعمال الخاصة**

تعد حاضنات الأعمال الخاصة أحسن مثال يجسد علاقة التعاون بين القطاع الخاص والشركات الناشئة، حيث تشغل حيزا هاما في تحفيز الابتكار وتعزيز ومرافقة رواد الأعمال من خلال المساهمة في تطوير النظام البيئي المناسب لخلق الأفكار ودعم المشاريع الابتكارية، حيث تتمحور أهم التزامات حاضنات الأعمال في النقاط التالية:(منصة مقاول.DZ)

- توفير التكوين والتدريب اللازم لبناء الأفكار وتوسيع الثقافة المعرفية والقانونية بريادة الأعمال؛
- مساعدة أصحاب المشاريع في اعداد خطط الانتاج والعمل ودراسة السوق واستقطاب التمويل؛
- المساعدة في بناء النماذج الأولية واجراءات تأسيس الشركات؛
- توفير مقرات للمؤسسات الناشئة بما في ذلك الدعم اللوجيستي مثل قاعات الاجتماعات وفضاءات العمل المشترك، والمعدات المكتبية والمعلوماتية، بالإضافة الى الانترنيت عالية التدفق؛
- مرافقة الشركات في البحث عن مصادر تمويل واسواق جديدة من أجل النمو والتوسع.

- **الشركات الكبرى:**

تشغل الشركات الكبرى حيزا هاما في المنظومة الاقتصادية في الجزائر، إلا أن دورها في النظام لبيئي للمؤسسات الناشئة غير كافي مقارنة مع ما تلعبه هذه المشركات من دور في الدول التي لها نظام بيئي مكتمل، حيث تقتصر مساهمات الشركات الكبرى في بعض المبادرات وهوما دفع الدولة إلى طرح العديد من المبادرات والتحفيزات التي من شئنها تنمية دور هذه الشركات في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة وأهم هذه التحفيزات نذكر ما يلي: (ج ر ج، 2022)

- خصم من الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، أو الدخل الخاضع للضريبة على الدخل الاجمالي في حد أقصاه ثلاثون بالمئة على أن لا يتجاوز المبلغ 200 مليون دج النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل الشركات؛

- خصم نفس حدود النسبة والمبلغ المذكور أعلاه النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع الشركات الحاصلة على وسم لابل حاضنة أعمال أو مؤسسة ناشئة؛
- إعادة استثمار ما حدوده 30 % من المبالغ المعفاة في اطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في رؤوس أموال المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال.

- **منصات التمويل الجماعي**

تقدم هذه المنصات الدعم المالي اللازم للمؤسسات الناشئة حيث تعد دعامة أساسية في نظامها البيئي لما لها من مساهمات في خلق مشاريع جديدة وتجسيد الأفكار على أرض الواقع، حيث تتلخص أهم مميزات هذه المنصات في النقاط التالية: (بحيري و كرفيس ، 2023)

- توفر بدائل تمويلية مستحدثة تمتاز بالسهولة مقارنة مع التمويل التقليدي؛
- تتعامل بشكل عادي مع المؤسسات الناشئة دون الحاجة إلى ضمانات كبيرة؛
- تربط بين حاملي المشاريع الابتكارية مع رجال الأعمال وأصحاب الشركات الكبرى؛
- استغال عالي للتكنولوجيا مما يسهل جميع العمليات التي تقوم بها هذه المنصات.

3. خاتمة:

❖ **نتائج الدراسة:**

- تختلف الأنظمة البيئية للمؤسسات الناشئة في الدول باختلاف امكانياتها المالية والتكنولوجية ومقوماتها الاقتصادية؛
- النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر فتي؛ حديث ومتنوع، مترابط إلا أنه معقد نوعا ما لأنه قيد الهيكلة والتطور؛
- تقسم محددات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر حسب الفعالية والدور إل خمس قطاعات أساسية هي: وزارة اقتصاد المعرفة، مسرعات الأعمال، البنوك، بورصة القيم المنقولة، وزارة التعليم العالي، القطاع الخاص؛
- أهم المبادرات الفاعلة في تطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة هي مبادرات عمومية ، حيث تعتبر مبادرات القطاع الخاص قليلة جدا نظرا للفراغ الكبير الذي تركه هذا القطاع في مسار تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر خاصة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي:
- الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الجزائر جاء متأخر مقارنة مع دول أخر لها نفس الإمكانيات، إلا أن وتيرة نمو نظامها البيئي متسارعة وغزيرة المبادرات مما سيجعله من أهم الأنظمة البيئية مستقبلا.

3. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسميةالجزائرية (1998)، مرسوم تنفيذي رقم 98-137 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، العدد 28.

christosziakis, marovlachopoulou ,konstantinospertidis .(2022) .start-up ecosystem (StUpEco): A Consceptual framework And Empirical research .*journal of open innovation*, pp 2-3.

3. الجريدة الرسمية الجزائرية (2018)، القاون رقم: 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، العدد 28.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية(2019)، قانون رقم 19-14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020 المادة 131، العدد 81.
5. الجريدة الرسمية الجزائرية(2020)، المادة 68 من القانون 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي، العدد 33.
6. الجريدة الرسمية الجزائرية (2020). مرسوم تنظيمي رقم 20-54. العدد 12.
7. الجريدة الرسمية الجزائرية (2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-254. العدد 55.
8. الجريدة الرسمية الجزائرية(2020). مرسوم رئاسي رقم 20-01 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة. العدد 01.
9. الجريدة الرسمية الجزائرية(2020). مرسمتنفيذي رقم: 20-356 المتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، العدد 73.
10. الجريدة الرسمية الجزائرية (2022). القانون رقم: 22-23 المتضمن القانون الاساسي للمقاول الذاتي. العدد 85.
11. الجريدة الرسمية الجزائرية(2022)، تعديل المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. العدد 89.
12. الجريدة الرسمية الجزائرية (2023). القرار رقم01/23 المحدد لشروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي، العدد 68.
13. الجريدة الرسمية الجزائرية (2024). قرار 04-23يتضمن الموافقة على النظام العام لبورصة القيم المنقولة، العدد 05.
14. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2022)، قرار رقم1275 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادةجامعية مؤسسة ناشئة.
15. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2022)، قرار وزاري رقم 1244 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية.
16. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023)، قرار رقم 38 يتضمن انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية.
17. وكالة الأنباء الجزائرية(2022/9/9)، متاح على الرابط: https:www.aps.dz/ar/economie/131281-2022-09-09-13-55-13. تاريخ الاطلاع2024/02/08.
18. بورصة الجزائر، بيان صحفي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. 08 جانفي2024.
19. موقع الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (2024) https:anae.dz/post/fr/1، تاريخ الاطلاع 8 فيفري 2024.
20. منصة مقاول.DZ. (2024)، متاحة على الموقع moukawil.dz، تاريخ الاطلاع2024/2/17.
21. ياسين وليد(14 جويلية، 2023)، الصفحة الشخصية على منصة Linked in، متاح على:https://ae.linkedin.com/posts/yacine-oualid-614a4482، تم الاطلاع في 08 فيفري 2024.
22. وداد صالحي، مسيرة تكنوبول هضبة قسنطينة،بتاريخ 2024/02/14.، تصريح صحفي.
23. علي دبي، و سارة بن تومي. (ديسمبر، 2015). دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الابداع. المجلة الجزائرية للمالية العامة، صفحة 92.
24. قادة بحيري ، وفاطمة الزهراء كرفيس(2023)، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، الصفحات 203-204.